

تحرك عاجل

احتجاز خمسة أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي

منذ 6 أبريل/نيسان، شنت السلطات العمانية سلسلة من عمليات القبض التعسفية للأفراد في محافظة مسندم. وتحتجز قوات الأمن حالياً خمسة أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي وبدون توجيه أي تهم إليهم. ويعتقد أنهم في حجز جهاز الأمن الداخلي في العاصمة مسقط.

في 28 مايو/أيار، احتجزت القوات العمانية محمد سليمان محمد المزبود الشحي عند معبر الدارة الحدودي مع الإمارات العربية المتحدة أثناء عودته إلى مسندم بعد أداء العمرة في مكة، بالمملكة العربية السعودية. في ليلة 5 مايو/أيار، قامت شرطة الإمارات العربية المتحدة، بناء على طلب من السلطات العمانية، بالقبض على المواطن العماني محمد عبدالله أحمد بن رحمه الشحي من محل إقامته في دبي، حيث عاش وعمل لعدة سنوات، وهو من محافظة مسندم. وقد سلمته شرطة دبي على الفور إلى السلطات العمانية، التي نقلته بعد ذلك إلى مكتب جهاز الأمن الداخلي في العاصمة مسقط. وفي 6 أبريل/نيسان، اعتقلت قوات الأمن العمانية المواطن الإماراتي راشد سعيد السلحدي الشحي أثناء حضوره حفل زفاف لأحد أقاربه في الروضة، بمسندم، إلى جانب مواطن عماني أفرج عنه لاحقاً بدون تهمة. وفي 9 أبريل/نيسان، احتجزت قوات أمن عمانية مسلحة علي محمد علي المزبود الشحي من منزل أبيه، حيث كان في زيارة لزوجته وأطفاله، في بلدة خصب، بمسندم. ولم يبرزوا أي مذكرة بأمر الاعتقال، أو يدلوا بمعلومات عن أسباب الاعتقال. وفي نفس اليوم، اعتقلت قوات الأمن علي أحمد رجب العبيدي الشحي من مسكنه في بلدة ليما، بمسندم.

وما زالت عُمان تحتجز هؤلاء المعتقلين الخمسة بمعزل عن العالم الخارجي وبدون توجيه تهمة قانونية. وباستثناء مكالمة هاتفية واحدة من أحد المعتقلين - لم يتمكن خلالها من التحدث بحرية - ولم تسمح قوات الأمن العمانية للمحتجزين بالاتصال بأسرهم أو بمحاميه. ولم تقدم السلطات أي معلومات عن أسباب الاعتقال، ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد على استفسار أرسل إلى وزارة الداخلية في 2 يونيو/حزيران.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- مطالبة السلطات العمانية بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين الخمسة ما لم توجه إليهم تهمة بارتكاب جريمة معترف بها بموجب القانون الدولي وتقديمهم دون إبطاء إلى محكمة يمكن أن تقرر بشكل محايد في مشروعية احتجازهم.
- حث السلطات على ضمان تمكين المعتقلين من ممارسة حقوقهم في الطعن في قانونية القبض عليهم، والسماح لهم بالاتصال بحرية بالأسرة ومحام يختارونه بأنفسهم، بما في ذلك تلقي الزيارات بشكل منتظم في مرفق احتجاز معترف به.
- حث السلطات على ضمان عدم تعرض المعتقلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 2 أغسطس/ آب 2018 إلى الجهات التالية:

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

ديوان البلاط السلطاني

شارع وادي بحائص، سكة 3209

السيب مسقط

سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: tawasul@rca.gov.om

تويتر: [@qaboos](https://twitter.com/qaboos)

وزير الداخلية

معالي الوزير السيد حمود بن فيصل بن سعيد آل بوسعيدي

وزارة الداخلية

شارع الوزارات، سكة 3415

الخير، مسقط

سلطنة عُمان

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل

معالي الوزير الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي

وزارة العدل

ص.ب 354 روي، الرمز البريدي 112

مسقط، سلطنة عُمان

تويتر: @moj_gov

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

احتجاز خمسة أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

ويُعد جميع المحتجزين الخمسة - محمد عبدالله أحمد بن رحمه الشحي، وعلي محمد علي المزبود الشحي، وعلي أحمد رجب العبيدي الشحي، ومحمد سليمان محمد السلحدي الشحي، وراشد سعيد السلحدي الشحي - هم من قبيلة الشحوح، كما هو مشار إليه باسم عائلة الشحي. وتوجد قبيلة الشحوح على جانبي الحدود بين الإمارات وعمان ويشكل أعضاؤها أغلبية سكان مسندم المعروفين محلياً باسم رؤوس الجبال بمسندم، هي منطقة جيب في عمان مفصولة عن البر الرئيسي وتشكل طرف الجزيرة العربية حيث تتجه إلى مضيق هرمز، وتتاخم أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، المتاخمة لإمارة رأس الخيمة. ولدى قبيلة الشحوح ومحافظة مسندم ممارسات متميزة ثقافياً عن البر الرئيسي في سلطنة عمان، بما في ذلك أساليب اللباس والممارسات الزراعية والحيوانية. وممارساتهم في الإسلام تختلف أيضاً عن المذهب الإباضي الذي يسود في عمان. وسجين الرأي الإماراتي أحمد منصور الشحي هو أيضاً من قبيلة الشحوح (لمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8510/2018/ar>

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن عمليات القبض هذه، ربما كان الدافع إليها جزئياً هو التمييز القائم على الأصل القبلي للمحتجزين لانتمائهم إلى قبيلة الشحوح، وهو ما يتعارض مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تعتبر عُمان طرف فيها. كما تشعر المنظمة بالقلق من أن الاعتقالات كانت تعسفية لأنها وقعت دون أمر اعتقال، وذلك بموجب المادة 48 من قانون الإجراءات الجزائية في سلطنة عمان، يتم إلقاء القبض بأمر من الادعاء العام. وفقاً للفقرة 1 من المادة 49، يجب أن يكون أمر القبض كتابياً ويجب أن يذكر سبب القبض؛ وطبقاً للفقرة 2، يجب إبلاغ المحتجز "فوراً" بسبب القبض عليه، وله الحق في الاتصال بأحد الأشخاص الذين يرغب في ذلك، وإبلاغهم والاتصال بمحام. ويبدو أن هذه الإجراءات لم يتم اتباعها في هذه الحالة. ولا يتوافق الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي مع المواد 6 و10 و11.1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاحتجاز التعسفي مخالف للمادة 9.

وكانت هناك عدة موجات من عمليات القبض التعسفية المماثلة في السنوات الأخيرة في مسندم. ففي سبتمبر/ أيلول 2015، على سبيل المثال، تم القبض على مجموعتين من الأشخاص لأن السلطات قد راقبتهم باستخدام غوغل وتويتر للبحث عن معلومات حول تاريخ مسندم ومناقشتها. وفي مارس/ آذار 2016، أُلقي القبض على فرقة موسيقية فولكلورية محلية، ولكن تم إطلاق سراحها بعد عدة أسابيع دون توجيه تهمة. ثم

تبعث حملتان أخريان لعمليات القبض في وقت لاحق من عام 2016. وتقوم الحكومة العمانية بتعتيم إعلامي يكاد يكون تاماً حول عمليات القبض التي تتعلق بالقضايا "الأمنية". ولم يتم الإبلاغ عن عمليات القبض الحالية في أي من وسائل الإعلام الرسمية أو شبه الرسمية. واحتجزت السلطات العمانية بشكل تعسفي ما لا يقل عن ثمانية أشخاص من مسندم منذ أوائل أبريل/نيسان من هذا العام، وتم إطلاق سراح ثلاثة من الثمانية بعد فترة وجيزة من القبض عليهم.

الأسماء: محمد عبدالله أحمد بن رحمه الشحي، علي محمد علي المزبود الشحي، علي أحمد رجب العبيدي الشحي، محمد سليمان محمد المزبود الشحي، راشد سعيد السلحدي الشحي

النوع: ذكور

التحرك العاجل رقم: UA 121/18 رقم الوثيقة: MDE 20/8642/2018 عمان بتاريخ: 21 يونيو/حزيران 2018